تحت الضغط العالي

■ قيس قاسم العجرش

مذكرة حمراء باهتة

الخندق الحكومي حمّل الموضوع برمته على عربة القضاء ليصدر هذا الأخير وفق آلياته مذكرة قبض واستقدام(ليست حمراء جداً) بحق نائب رئيس الجمهورية الهارب طارق الهاشمي وهي مسألة نادرة ووحيدة وتأتي من بين الإختيارات القليلة التي أحسنت الحكومة إدارتها الى الآن.
حُسن الإدارة في هذه الأزمة ليس هو القاعدة للأسف إنما هو الإستثناء. وهو قد حصل حين إفترضت الحكومة ورئيس الوزراء أن ترك الموضوع للقضاء، على علل آلياته غير المبررة في بطئها، هو الأولى أن يتبع.
كانت النتيجة متميزة قليلاً أيضاً.
فوجدنا أن شهية المصرّحين وأصحاب الافواه من السياسيين كانت ضعيفة لأنهم إحتاروا قليلاً حين وجدوا رأس الحكومة يترفّع قليلاً عن الإدلاء بمزيد من الآراء في هذه القضية بالذات، في المقابل ، إمتنع نواب الحرائق الكلامية(أو توجلوا) عن مزيد من التصريحات التي كانت ستبدو وكأنها تدخل في عمل القضاء.
الحصيلة أن الهاشمي يشغل للآن منصب "نائب رئيس الجمهورية"، لكن هذا لا يعني أبداً أن صفة"هارب" أو "مطلوب قضائياً"لا تشتمله.
واضح ايضاً، من خلال تسلسل الأحداث الخبرية، أن قادة القائمة العراقية، النجيفي والعيساوي والمطلك لم يتدخلوا كثيراً لإحراق الجو وتنغيصه نصرة للهاشمي.
وهذا جانب عقلاني الى حد ما من بين تصرفاتهم التي إمتازت على طول الخط بأنها مجانبة للواقع.
هذه المرة إختار قادة العراقية،بمعزل عن المصرّحين باسمها،واحدة من إثنتين، إما أنهم سيساومون على التخلي عن الهاشمي سياسياً لحساب مكاسب جديدة تلوّح بها الحكومة لهم، أو أنهم مطلعون على ما قد تورط به الهاشمي فوجدوا أن إستمرار دعمهم له سيودي بسمعتهم، خاصة بعد لجنة القضاة التسعة التي أطلعت إعلاميين بشكل شفاف على مجريات التحقيق مع حراساته وأتباعه المتهمين.
الحكم المسبق(الشعبي)على الهاشمي قد صدر منذ أمد بعيد مع بداية الحرب الطائفية التي كان هو أحد موقدي فتيلها الكلامي والتحريضي.
لكننا نسعى الى سماع حكم قضائي يقنع من له ضمير وعقل يحتسب أن القضاء سيلاحق المتهم مهما علت مناصبه وأن لا أحد فوق أمر القاء القبض القانوني.
الحكومة بدورها مطالبة بأن تلعب مع كل الأطراف وبالذات المقربين منها،نفس الدور والأداء الذي مارسته في قضية الهاشمي .
مطلوب من الحكوميين أن يصمتوا في محضر المقال للقانون والقضاء ومطلوب منهم أن يتشاغلوا في الأقل حين تناهزهم شهوة الإدلاء بالتصريحات أو خيالات أن يظهروا بمظهر الذي إنتصر للطائفة من أعدائها.
بالنهاية إن أدين الهاشمي فهي ليست إدانة للطائفة التي تشدق بأنه يحميها، لم يطلب منه أحد ذلك، كل ما هنالك أنه أحد أمراء الأتون الطائفي قدّر له أن يسقط أولاً ..ومطلوب من الحكومة أن تسقط الآخرين من مثله ومن كل الطوائف ..إن أرادت أن نصدقها ويصدقها الناس.

نائب: قانون رعاية حقوق الطفل سيرفع لرئاسة البرلمان بعد عطلة الفصل التشريعي الثاني

□ بغداد/المدى

أعلن عضو مجلس النواب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان أن القانون الخاص برعاية حقوق الطفل العراقي سيتم رفعه إلى هيئة الرئاسة لإدراجه على جدول الأعمال بعد عطلة الفصل التشريعي الثاني.
وقال ريسان في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه إن " مشروع القانون الذي قام بإعداده خلال المدة السابقة قد تم تحويله الى لجنة المرأة والأسرة والطفل النيابية التي تعكف في الوقت الحالي على دراسته"، مؤكداً ان " اللجنة وعدت برفع المشروع الى هيئة الرئاسة بعد عطلة الفصل التشريعي الثاني".
وأضاف ريسان أن " مشروع هذا القانون يهدف الى التأكيد على حق الطفل بالرعاية والمساعدة وضرورة حماية ومساعدة الأسرة لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع، والتأكيد على أن البيئة الأسرية الطبيعية هي البيئة الأنسب لتربية الطفل وتنشئته وتأمين كل ما يلزم لإعداد الطفل وتربيته بروح المثل العليا في التشريعات النافذة وفي ديانته وفي المواثيق الدولية ذات العلاقة".
وبيّن أن "هذا القانون يؤكد ضرورة تحديد حقوق الطفل الشرعية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية والتعليمية والرياضية والثقافية التي يجب أن يتمتع بها جنيناً وطفلاً منذ ولادته وتحديد واجبات الدولة والمجتمع والأسرة إزاء توفير المتطلبات الخاصة للطفل وتوعيته وضمان توافر هذه المتطلبات وتوفير الحماية القانونية اللازمة التي تضمن عدم المساس بحقوق الطفل وفقاً لأحكام القوانين النافذة".
وأشار إلى انه " سيتم خلال هذا القانون تأييد وضمان حماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال وتحديد الجهات المنوط بها الرقابة على مدى الالتزام بحقوق الطفل المنصوص عليها في هذا القانون والقوانين النافذة وضمان تنشئة الطفل على الاعتزاز بعقيدته وهويته الوطنية والعمل على نشر الوعي بأهمية حقوق الطفل وتيسير إشراك الطفل في كل ما يفيده ويعزز بناءً متوازناً لشخصيته وتنشئة الطفل على الأخلاق الفاضلة وقيم احترام الأبوين واحترام الكسب الكريم وروح الاعتماد على النفس".

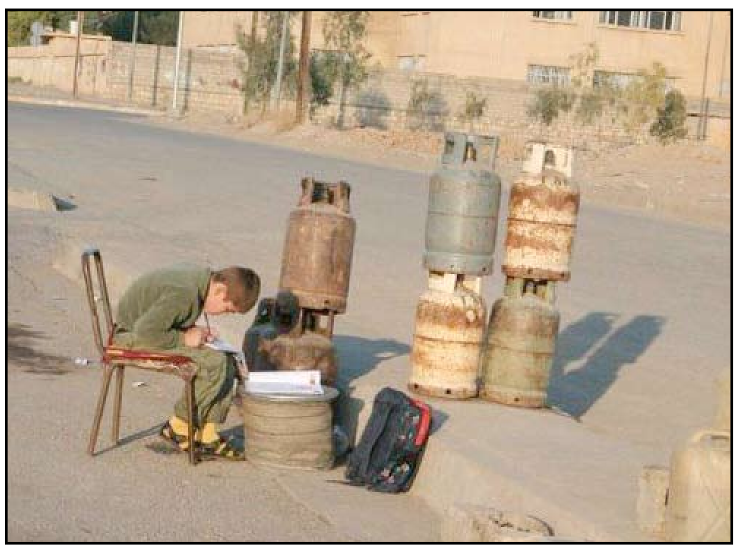

قيمة الدينار تتراجع بسبب العقوبات على إيران وسوريا.. والعراقيون لا يثقون به

□ بغداد/ مصطفى حبيب

في زاوية على أحد أرصفة حي العرصات الراقي وسط بغداد يجلس خضير سعدون وراء بسطة صغيرة يبيع ويشتري دولارات أميركية. هذا الصيرفي البسيط لم يدرس الاقتصاد وقوانينه لكنه يؤكد أن "الدينار في خطر". يضيف سعدون بينما يلف رزمة سميكة من العملات الورقية بخيط مطّاطي، "مهنتي ازدهرت قليلا هذه الأيام" موضحا أنه "للمرة الأولى منذ سنوات، يقبل العراقيون بشكل متزايد على تحويل عملتهم المحلية إلى الدولار". وبحسب خبراء ربما لم يسمع عنهم الشاب سعدون، يتعرض الدينار العراقي منذ بضعة شهور لأزمة مردّها أسباب سياسية، وأخرى متعلقة بعقوبات دولية مفروضة على جارتي العراق، سوريا وإيران. وخلال الأسابيع القليلة الماضية انخفض سعر صرف الدينار العراقي في السوق الداخلية مقابل الدولار الأميركي من أقل من ١٢٠٠ دينار إلى ١٢٨٠، ووصل في بعض الأوقات إلى ١٣٠٠، ما يعني أن الدينار تراجع بنحو ٩٪ مقابل الدولار. الخبير الاقتصادي باسم انطون يعزو هذا التراجع إلى زيادة الطلب على الدولار، بحكم الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة عموما. ويشير انطون في حديث مع "نقاش" إلى أن "عمليات تهريب كبيرة جرت للدولار الى الخارج خلال الشهور الماضية"، ما أدى الى تصاعد الطلب على العملة الأميركية.
مسؤولون في البنك المركزي قالوا لموقع "نقاش" إن البنك كان يبيع يوميا ما قيمته ١٦٠ مليون دولار، قبل انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الماضي، لكن الطلب تصاعد بشكل لافت في الفترة الأخيرة ووصل في بعض الأيام إلى ٤٠٠ مليون دولار. ويرى محللون أن الأسباب التي تدفع التاجر والمواطن البسيط إلى طلب الدولار كثيرة في هذه الفترة، منها الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد بعد الانسحاب الأميركي ومعها ضعف الثقة المتزايد بالاقتصاد المحلي. لكن خارطة التحليل تتسع مع ربطها بأحداث الربيع العربي والعقوبات الغربية على جارتي العراق، إيران وسوريا. وزير التخطيط العراقي السابق والخبير الاقتصادي المخضرم مهدي الحافظ يقول في حديث مع "نقاش" إن كل من إيران وسوريا تعيشان أزمة اقتصادية خانقة بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليهما ما دفعهما إلى الهجوم على السوق العراقية للحصول على العملة الصعبة". ويضيف الوزير السابق أن "التداخل الاقتصادي والسياسي لكلتا الدولتين مع العراق، أتاح لهما الحصول على الدولار منه"، لافتا إلى أن "كميات كبيرة هربت إليهما وأن استمرار ذلك سينعكس سلبا على العملة المحلية". وتعاني إيران حصارا دوليا مفروضا عليها يعرقل تصدير نفطها إلى الأسواق العالمية بسبب شكوك حول برنامجها النووي. فيما استطالت سلسلة العقوبات المالية والاقتصادية على سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات فيها منتصف آذار العام الماضي وإقدام نظام بشار الاسد على قمعها بقوة. ويسهل في بغداد وباقي المدن العراقية الحصول على الدولار من خلال مئات شركات الصيرفة غير المرخصة وحتى باعة متجولين وأصحاب "بسطات" على الأرصفة، وتحويله إلى الدولتين المذكورتين، ولا يكلف ذلك الكثير من الأجور.
عباس الأعرجي وهو صاحب مكتب صغير للصيرفة في منطقة الكاظمية في بغداد يعترف بأن عمله لا يخضع للرقابة من قبل الحكومة او البنك المركزي. ويقول، "أعمل في هذه المهنة منذ خمس سنوات ولم أحصل على الموافقات اللازمة من البنك المركزي كونها تخضع لآليات معقدة". ويضيف الأعرجي أن زبائنه يفضلونه على المصارف الكبيرة بسبب الإجراءات الروتينية المعقدة التي تفرضها على التحويلات المالية إلى الخارج، بالإضافة الى التكلفة العالية. "أنا أقوم بهذه الخدمة بوقت أسرع وتكلفة أقل ولا يتطلب مني إلا الاتصال بزملاء لي في العديد من الدول لإبلاغهم بالتحويلات". البنك المركزي العراقي وفي محاولة للحد من عمليات تهريب الدولار أصدر في الأشهر الثلاثة الماضية سلسلة إجراءات تتضمن التشديد على مراقبة معاملات التحويل الكبيرة والمنتظمة للدولار. وطالب المركزي جميع المصارف وشركات الصيرفة بتقديم وثائق رسمية حول صفقاتها لتحويل الدولار، وإغلاق محال الصيرفة غير المرخصة، بحسب نائب رئيس البنك المركزي مظهر صالح. ويعترف صالح بوجود خلل في سعر صرف الدينار لكنه ينفي القول بتدهوره. ويقول في اتصال هاتفي مع "نقاش"، "تراجع الدينار مقابل الدولار طبيعي في ظل وجود دولتين جارتين هما إيران وسوريا تتعرضان لأزمة اقتصادية كبيرة". ويضيف أن "سياسة الباب المفتوح وحرية التحويل الخارجي والاستقرار النسبي للعراق في المجال الاقتصادي كلها عوامل مساعدة لتهريب العملة". الإجراءات الاحترازية بتقييد حركة المبالغ الكبيرة الى الخارج كشفت بحسب نائب رئيس البنك المركزي ان غالبية الزبائن الكبار كانوا غير مهيئين لمثل هذه التغييرات. ويقول مستغربا: "بعضهم يأتي إلى البنك بغرض التحويل لدولة أخرى وفي يده ملايين الدولارات، لكنه لا يمتلك حسابا مصرفيا". وفضلا عن مشكلات الجيران والعقوبات المفروضة عليهم، يعزو خبراء آخرون ضعف الدينار إلى الأزمة الداخلية بين أقطاب السياسة، وتلهف حكومة نوري المالكي لفرض نفوذها على البنك المركزي.
وكانت المحكمة الاتحادية العراقية قد فسرت مطلع العام الماضي تبعية الهيئات المستقلة إلى رئاسة الوزراء خلافا لنصوص الدستور، الأمر الذي اعتبرته الهيئات المستقلة كالبنك المركزي والمفوضية العليا للانتخابات، تعديا على استقلاليتها. ويقول نائب رئيس اللجنة المالية في البرلمان العراقي أحمد فيض الله عثمان عن التحالف الكردستاني إن "محاولة الحكومة السيطرة على البنك المركزي وإلحاقه بمجلس الوزراء أمر خطر يزعزع الثقة بالاقتصاد والعملة المحلية". ويضيف ان "البنك المركزي تابع للبرلمان بموجب الدستور لكنّ رئيس الوزراء يسعى للسيطرة عليه وعلى الهيئات المستقلة الأخرى"، ويشير إلى أن "الحكومة تسعى منذ سنوات لاستخدام الاحتياطي النقدي العراقي البالغ ٦٠ مليار دولار أميركي".
وسبق أن وجهت "القائمة العراقية" التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي اتهامات مماثلة بحق رئيس الوزراء، بأنه يسعى للسيطرة على السياستين النقدية والمالية. وقالت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي في بيان صحفي منتصف الشهر الماضي: إن رئيس الوزراء يريد "التسلط" على البنك المركزي بغرض "التحكم بإصدار العملة لتمويل التبذير الحكومي من جهة، ودعم اقتصاديات دولتين مجاورتين تتعرضان للحصار الاقتصادي من جهة أخرى"، في إشارة إلى سوريا وإيران. هذه التجاذبات السياسية تؤدي بحسب مراقبين إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية واستمرار إقبال الناس على استبدالها، حتى أن الكثير من الموظفين يحولون جزءاً من رواتبهم إلى الدولار. سامر أحمد مثلا، وهو موظف في وزارة النقل، يقوم بتحويل نصف مرتّبه إلى الدولار من بسطة الصيرفي سعدون. ويقول "لا أمان للدينار هذه الأيام"، فيما يشير إلى أن بعض زملائه يشترون عوضا عن ذلك بضعة غرامات من الذهب. ويتذكر سامر التقلبات الكثيرة التي مر بها الدينار العراقي، بدءا من "أيام العز" في السبعينات والثمانينيات عندما كان سعر الدينار الواحد يعادل نحو ثلاثة دولارات وصولا للانهيار الحاصل عام ١٩٩١ تاريخ غزو العراق للكويت بقرار من الرئيس الراحل صدام حسين، قائلا إن "تاريخ الدينار يشبه تاريخ العراق".
وكانت "سلطة الائتلاف المؤقتة" برئاسة الحاكم المدني بول بريمر أصدرت في منتصف تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٣ قد استبدلت بالدينار القديم أوراقا نقدية جديدة تضم الفئات ٥٠، ٢٥٠، ١٠٠٠، ٥٠٠٠، ١٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ دينار. وتم استعمالها في جميع أرجاء العراق بما فيها إقليم كردستان في شمالي العراق.

عن: موقع نقاش ويكلي

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد: ٧٢٣
التاريخ: ٢٠١٢/٥/١٥

مناقصة رقم (٣٦) / إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشاريع الموضحة في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية طرق وجسور المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٥/٢١ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٦/٣ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:
١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.
٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.
٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com
٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.
٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد. وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.
٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.
٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
١٠-يلتزم الطرف الثاني -المنفذ للعقد - بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب
١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٥/١٥

مناقصة رقم (36) / إعلان للمرة الثانية
مشاريع مديرية طرق وجسور المثنى

ت	اسم المشروع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	صيانة طريق الربط بين الخضر والسماوة السياحي ١٨ كم / مرحلة ثانية	انشائية /٥	٣٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	صيانة وتأهيل طريق مسعيدة الرابط مع طريق المرور السريع ط٦ بطول ١٦,٧٥ كم	إنشائية /٥	٣٠٠٠٠٠	
٣	تأهيل وصيانة طريق المجد- الهلال بطول ٤,٥كم/ المرحلة الثانية	إنشائية/٧	٢٠٠٠٠٠	
٤	تبليط طريق الإمام المهدي (عج) بطول ١,٢ كم	إنشائية/٩	١٠٠٠٠٠	
٥	إنشاء جسر كونكريتي على نهر الرميثة في منطقة العكشة- الجبور مع المقتربات	إنشائية/٦	٢٥٠٠٠٠	
٦	إنشاء جسر مونكريتي على نهر السوير في منطقة ال بوجراد – ناصر علاج مع المقتربات	إنشائية/٨	١٥٠٠٠٠	

جمهورية العراق
محافظة المثنى
الإدارة العامة المحلية
الشؤون القانونية

Al-Muthanna Govrneate
The Local And Geration
Legal Affairs

العدد ٦٤١١
التاريخ ١٧ – ٥ – ٢٠١٢

إعلان لسنة ٢٠١٢
م / مناقصة رقم (١) للمرة الأولى

تعلن محافظة المثنى / قسم الشؤون القانونية عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشروع والمبينة تفاصيله في الجدول المرفق أدناه استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسية المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية بقسيمها الأول والثاني والتعليمات الأخرى النافذة فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة قسم الحسابات في مبنى المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠ , ٠٠٠) مائة وخمسون إلف دينار عراقي غير قابل للرد اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢١ / ٥ / ٢٠١٢ ويكون اخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرا ظهراً من يوم الأحد الموافق ٣ / ٦ / ٢٠١٢ في مبنى محافظة المثنى وفقا للشروط المبينة أدناه .
تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاء على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١ ٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى إن تكون صادر من مصرف معتمد في العراق .
تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاء لمدة (٦٠) يوم اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة .
ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد .
يتحمل من ترسو عليه المناقصة احور النشر والإعلان لأخر إعلان .
يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠ ٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد ، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥ ٪) خمسة وعشرون من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد
تحدد الغرامة التأخيرية ، حسب المعادلة التالية عن كل يوم تأخير (مبلغ المقاولة / مدة العقد × ١٠ ٪)
تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص أخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول أو المتعاقد بنسبة (٢٠ ٪) عشرون من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام .
تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات .
الالتزام بالتعليمات المقدمة إلى مقدمي العطاءات المرفقة إلى مستندات المناقصة .

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
١٦ / ٥

مناقصة رقم (1) لسنة 2012
إعلان للمرة الأولى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف / دينار	مبلغ التأمينات / دينار
١	تجهيز سيارات شوفرليت تاهو LTZ كاملة المواصفات عدد ٢/	السماوة	١٠ / كهربائية وميكانيكية او هوية غرفة التجارة من الصنف الممتاز يختص نشاطها التجاري بالتجهيز المطلوب او وثائق تأسيس الشركات ذات الاختصاص المطلوب	١٥٠ , ٠٠٠	١ ٪ من مبلغ العطاء